مقتطفات من الكلمة التي ألقاها رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي بمناسبة انعقاد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي السابع والعشرين لأوروبا.

هذه المقتطفات مأخوذة من الكلمة التي ألقاها السيد Noel D. De Luna، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي، بمناسبة انعقاد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي السابع والعشرين لأوروبا في 13 مايو/أيار 2010، البند 7 من جدول الأعمال - دور المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة في لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها (الوثيقة ERC 10/3).

إنه لمن دواعي سروري وشرفي أن أتحدث إليكم اليوم، بصفتي رئيساً للجنة الأمن الغذائي العالمي، وأن أوافيكم ببعض المعلومات حول إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي وما يثيره ذلك من تحديات وفرص في سياق هذا المؤتمر الإقليمي.

ويتمثل جانب كبير من الإصلاح في زيادة مشاركة الأقاليم والبلدان. وإقليم أوروبا وآسيا الوسطى فريد من نوعه على اعتبار أنه موطن العديد من البلدان المانحة ولكنه عُرضة في الوقت نفسه لانعدام الأمن الغذائي.

ولدى هذا الإقليم القدرة على تقديم مساهمات كبرى لتحسين الاتساق بين السياسات العالمية وتوحيدها. وفي أعقاب الارتفاع الأخير في أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية، اتُخذت تدابير لدرء تأثيرات تراجع المداخيل والصادرات والاستثمارات الخاصة في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى التصدي للفقر في الريف ومدّ يد العون للاقتصاديات التي تمرّ في مرحلة انتقالية.

ونحن جميعاً بحاجة إلى التعلم من بعضنا البعض. وثمة جزء لا يتجزأ من عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ألا وهو مشاركة العديد من أصحاب الشأن في المناقشات؛ وقد بات ذلك الآن سمة من سمات لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها. وإني أشعر بالارتياح لكون العديد من بلدان الإقليم تسعى إلى الترويج للتطبيق العملي للخطوط التوجيهية الطوعية لإعمال الحق في الغذاء، وهي خطوط توجيهية أساسية في عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ومن وجهة نظر إقليمية، يطرح إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي تحديين اثنين. فالتحدي الأول يتمثل في تحديد هذا المؤتمر للطريقة التي يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي التي تمّ إصلاحها حديثاً، والتي يُنظر إليها على أنها عملية أو حوار لا بوصفها حدثاً لمرة واحدة، أن تحد بها من الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أوروبا وآسيا الوسطى. أما التحدي الثاني فيكمن في النظر في كيفية تعديل الهياكل الإقليمية أو تعزيزها لتفعيل ربطها بلجنة الأمن الغذائي العالمي.

وتتمثل النتيجة المنشودة في أن تتصدى الهيئات الإقليمية بشكل أنجع لتحديات الأمن الغذائي الملحة على المستوى الإقليمي، ومنها على سبيل المثال: تنشيط الاستثمارات الزراعية المسؤولة؛ واعتماد سياسات تشجّع صغار المنتجين على زيادة استثماراتهم في مشاريعهم؛ وتصميم أنسب السياسات والخدمات لتحسين عملية توفير السلع العامة وتطوير البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي ونظم حيازة الأراضي والبنى التحتية للنقل والمبادئ التوجيهية الخاصة بجودة الأغذية وسلامتها.

ونظراً إلى الدور الحاسم التي يؤديه إقليم أوروبا وآسيا الوسطى في مجال التعاون التقني والمداولات العالمية حول الأمن الغذائي والتغذية، فإني آمل زيادة المشاركة من المستوى الوزاري في الدورة السادسة والثلاثين المقبلة للجنة الأمن الغذائي العالمي المقرر عقدها في شهر أكتوبر/تشرين الأول وفي الدورات اللاحقة أيضاً.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أُعرب عن تقديري وشكري العميق لأرمينيا، حكومة وشعباً، على كرم الضيافة في استضافة هذا المؤتمر.